

تقييم مدى ممارسة الإفصاح الإلكتروني للشركات المدرجة بالبورصة الكويتية في اطار قواعد حوكمة الشركات
(دراسة ميدانية)

هزاع شطي المطيري^١، محمد صالح هاشم^٢، أحمد جمال الدين^٣

^١ باحث دراسات عليا بمعهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

^٢ أستاذ محاسبة – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - مصر

^٣ مدرس بقسم مسوح الموارد الطبيعية بمعهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

الملخص

ظهرت فكرة الإفصاح المالي الإلكتروني كأحد أهم وأحدث أساليب الإفصاح المحاسبي , وذلك باستخدام خدمات الانترنت في نشر التقارير المالية الكترونيا , عن طريق إنشاء موقع أو أكثر للشركة على الانترنت , ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تقييم مدى ممارسة الإفصاح المالي الإلكتروني في الوفاء بمتطلبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الكويتية في اطار قواعد حوكمة الشركات

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقييم مدى ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة الكويتية في اطار قواعد حوكمة الشركات , وتتمثل أهمية الدراسة الأساسية في تقييم مستوى الإفصاح الإلكتروني وما يوفره من معلومات للمستثمرين تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة.

ويشمل مجتمع الدراسة الشركات المدرجة ببورصة الاوراق المالية في الكويت والمستثمرين المتعاملين في البورصة الكويتية , ونظرا لضخامة حجم مجتمع الدراسة فقد اعتمد الباحث على عينة من الشركات المدرجة في البورصة وتقع تحت مؤشر كويت ١٥ .

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من اهمها : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح المالي الإلكتروني وبين تفعيل قواعد حوكمة الشركات في الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية الكويتية . وتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام الشركات بقواعد الحوكمة وبين جودة المعلومات بالقوائم والتقارير المالية الإلكترونية المنشورة في الاوراق المالية الكويتية.

كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات اهمها : ضرورة و سرعة التوسع في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وذلك لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات, بما يتلائم مع المعايير والقواعد العالمية، والعمل على إلزام شركات المساهمة بها، لضمان تقديم تقارير مالية تتسم بالجودة والشفافية ، وضرورة قيام هيئة الاوراق المالية بتقديم إفصاح كافي للمساهمين والأطراف ذات العلاقة وعن مدى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات .

ABSTRACT

The concept of electronic financial disclosure has emerged as one of the most important methods of accounting disclosure by using Internet services to publish financial reports electronically through the establishment of one or more websites for the company. Hence the need to evaluate the extent of electronic financial disclosure in meeting the requirements of investors in the securities market. Kuwaiti finance within the framework of corporate governance rules

The main objective of the study is to assess the extent to which electronic accounting of financial statements of companies listed on the Kuwaiti Stock Exchange is implemented within the framework of corporate governance. The main objective of the study is to evaluate the level of electronic disclosure and the information it provides to investors to help them make informed decisions.

The study community includes companies listed on the stock exchange in Kuwait and investors dealing in the Kuwaiti Stock Exchange. Due to the large size of the study society, the researcher relied on a sample of companies listed on the stock exchange and is under the Kuwait 15 Index.

The study concluded several results, the most important of which is: The existence of a statistically significant relationship between electronic financial disclosure and the activation of

the rules of corporate governance in companies listed on the Kuwait Stock Exchange. There is a statistically significant relationship between the companies' compliance with the rules of governance and the quality of the information in the electronic financial statements and reports published in the Kuwaiti securities.

The study also made several recommendations, including: The necessity and speed of the expansion of the implementation of the principles of corporate governance in order to activate the good practices of corporate management, in accordance with the international standards and rules, and to oblige the joint stock companies to ensure the submission of financial reports of quality and transparency, Financial disclosure by providing adequate disclosure to shareholders and related parties and compliance with corporate governance principles.

المقدمة

تعرضت البيئة الاقتصادية العالمية في الحقبة الأخيرة إلى تغييرات جذرية نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال ونظم المعلومات، حيث بدأت الحواجز والقيود الجمركية في الانهيار، كما ظهرت تكتلات اقتصادية عالمية غير مسبوقة من أهمها منظمة التجارة الدولية، واتفاقية التجارة الحرة، واتحاد دول أمريكا الشمالية (NAFTA)، والاتحاد الأوروبي (EU)، واتحاد دول أمريكا اللاتينية (LAIA)، واتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات واندماج تلك الشركات مكونة كيانات اقتصادية عملاقة.

وقد أدى التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الذي هو سمة هذا العصر إلى اختصار المسافات وربط الأسواق من خلال تدفق المعلومات والأفكار عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة كالانترنت. وهذا يعنى أن التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسئول بدرجة كبيرة عن اتساع الأسواق وظهور الأسواق الإلكترونية، كما أدى التوسع الكبير والسريع لشبكة المعلومات الدولية إلى خلق وسيلة جديدة وفعالة ورخيصة وسريعة، لتوفير المعلومات المالية عن الشركات دون المساس بمراكزها التنافسية.

وأصبح من الضروري تطوير آلية التواصل بين الشركات ومستخدمي المعلومات التي تصدر عنها والتي تقدم للمستفيدين في كافة أنحاء العالم، وفي نفس الوقت، لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة، حيث أصبحت التقارير المالية الورقية المحاسبية وغير المحاسبية تعرقل سهولة وإمكانية حصول المستفيدين على مايلزمهم من معلومات في الزمان والمكان المناسبين.

ومن هنا ظهرت فكرة الإفصاح المالي الإلكتروني كأحد أهم وأحدث أساليب الإفصاح المحاسبي، وذلك باستخدام خدمات الانترنت في نشر التقارير المالية الكترونياً، عن طريق إنشاء موقع أو أكثر للشركة على الانترنت، بتوافر بالموقع روابط سريعة تعمل على ربط أجزاء التقرير المالي الإلكتروني مع بعضها البعض ومع المعلومات الأخرى وثيقة الصلة على الموقع وعلى المواقع الأخرى ذات العلاقة، كما يوفر الموقع أشكالاً ديناميكية للعرض لا تتوفر في الإفصاح الورقي التقليدي، مثل التفاعل المباشر للمستخدم مع قاعدة بيانات الشركة، واستخدام الوسائط المتعددة بالصوت والصورة والفيديو.

علاوة على ما سبق فقد زاد في الفترة الأخيرة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات Corporate Governance أثر إفلاس بعض الشركات الدولية الكبرى مثل إنرون Enron، وورلد كوم Worldcom، وسويس إير Swiss Eir، وفرانس تليكوم France Telecom، بالإضافة إلى الأزمة المالية الآسيوية، وتعتمد حوكمة الشركات على عدة عوامل تشمل مراعاة حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات بشفافية واضحة، وتحديد المسؤولية، وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، وتهدف هذه العوامل إلى التأكد من أن الشركة تدار بطريقة سليمة، وأنها تخضع للرقابة والمتابعة والمساءلة.

ونتيجة لما سبق زادت الحاجة إلى المزيد من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة، مما أدى إلى زيادة كمية وجودة وديناميكية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها الأمر الذي يتطلب البحث عن آلية جديدة تتميز بسرعة الانتشار والسهولة والمرونة وهو ما لا يتوفر في الإفصاح الورقي ويتوفر في الإفصاح الإلكتروني electronic disclosure او كما يطلق عليه الإفصاح الرقمي digital disclosure .

كما أن التعامل في البورصة يتم من قبل مستثمرين من كافة أنحاء العالم وهذا يتطلب البحث عن وسيلة لإيصال المعلومات إليهم أينما كانوا وفي نفس الوقت الذي تتوفر فيه المعلومة للمتواجد داخل البورصة نفسها أو مقيم في نفس البلد وهذه الصفة لا تتوفر إلا في الإفصاح المالي الإلكتروني .

ومن هنا ظهرت أهمية تقييم مدى ممارسة الإفصاح المالي الإلكتروني في إطار قواعد حوكمة الشركات للشركات المدرجة بالبورصة الكويتية .

➤ مشكلة الدراسة

زادت أهمية الإفصاح والشفافية في الآونة الأخيرة في كافة المؤسسات خصوصا بعد الانهيارات المالية التي لحقت بكبرى الشركات في نهاية القرن الماضي , ومع التوسع الكبير في الشركات العملاقة متعددة الجنسيات , وكذلك التوسع في عدد الشركات المدرجة بالبورصات العالمية , أصبح الإفصاح المالي التقليدي غير قادر على الوفاء باحتياجات المستثمرين خصوصا توصيل المعلومات في التوقيت المناسب وفي المكان الذي يتواجد فيه المستثمر مما يتطلب البحث عن وسيلة أخرى تفي بمتطلبات المستثمرين من حيث السرعة , والدقة , والتوقيت المناسب , لتساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة , وتفي بمتطلبات تطبيق قواعد حوكمة الشركات .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن مشكلة البحث تتمثل في الحاجة إلى تقييم مدى ممارسة الإفصاح المالي الإلكتروني في الوفاء بمتطلبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الكويتية في إطار القواعد الكويتية لحوكمة الشركات . من حيث السرعة , والدقة , والتوقيت المناسب .

➤ أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقييم مدى ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة الكويتية في إطار قواعد حوكمة الشركات ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية :

- 1- قياس مستوى الإفصاح الإلكتروني للشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.
- 2- تحليل ودراسة محددات الإفصاح الإلكتروني في الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية .
- 3- دراسة الإفصاح الإلكتروني و العوامل المؤثرة على الإفصاح .
- 4- تحليل الجوانب النظرية لحوكمة الشركات والتعرف على مبادئ حوكمة الشركات وخاصة فيما يخص مبادئ الحوكمة في دولة الكويت وعلاقتها بالإفصاح الإلكتروني .

➤ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الأساسية في تقييم مستوى الإفصاح الإلكتروني وما يوفره من معلومات للمستثمرين تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة . كما تتبع أهمية الدراسة من :

- 1- التأكد من أن محددات الإفصاح الإلكتروني في الدول المتقدمة تنطبق على الكويت .
- 2- دراسة محددات جديدة للإفصاح الإلكتروني مثل : الموثوقية والتصديق من الجهات الرسمية , واللوائح والتشريعات الرسمية , وتوقيت إصدار التقارير المالية , وامن المعلومات , وتكلفة الإفصاح الإلكتروني .
- 3- توفير دليل علمي للجهات المنظمة في الكويت بأفضل الممارسات للإفصاح الإلكتروني .
- 4- دعم المكتبات العلمية بأبحاث حديثة تتعلق بالإفصاح الإلكتروني ودوره في ترشيد قرارات المستثمرين بالبورصة الكويتية .
- 5- بيان اثر تطبيق وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح الإلكتروني.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (منى مغربي , 2012) إلى وضع إطار محاسبي مقترح في تنظيم عملية الإفصاح الإلكتروني في ظل آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البيئة المصرية , وخلصت الدراسة إلى ضرورة الالتزام بمعيار المحاسبي المقترح والذي يعمل على تنظيم عملية الإفصاح الإلكتروني الذي تقوم به الشركات مع مراعاة الإرشادات الخاصة بعمل هذا المعيار , وكذلك ضرورة قيام الهيئات في مجالات إصدار المعايير المحاسبية وتكنولوجيا

المعلومات بدراسة المعيار واختباره فى مرحلة التنفيذ والتجريب والاهتمام بإعداد دورات تدريبية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والأساليب الحديثة المستخدمة فى قياس وتقييم الأداء .

تناولت دراسة (عادل عبد الفتاح، ٢٠١١) قياس اثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المصرية والسعودية , وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة جوهريّة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومتغيرات حقوق المساهمين , واستقلال أعضاء مجلس الإدارة , واستقلالية المراجعة الداخلية , وتشكيل لجنة المراجعة . وأوصت الدراسة بتطوير نموذج الإفصاح الإلكتروني الحالي ليتلائم مع متطلبات ومتغيرات حوكمة الشركات .

هدفت دراسة Doaa,Jon,khaled,2010 إلى فحص العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإلكتروني للشركات المصرية وهي التصميم , المنهجية , النهج . وخلصت الدراسة إلى أن ٥٦% من الشركات المصرية تقوم بالإفصاح عن كمية كبيرة جدا من معلوماتها على شبكة الانترنت , بالإضافة إلى أن هناك بعض الخصائص المالية التي تساعد على تفسير مدى الاختلاف بين مستوى الإفصاح فى قائمة الشركات المصرية , وعلى وجه الخصوص : الربحية , الإدراج فى البورصات الأجنبية , نوع الصناعة , حجم الشركة , السيولة , الرافعة المالية , واعتبرت الدراسة ان هذه هي العوامل المحددة للمحتوى وطريقة العرض للمعلومات التى سيتم الإفصاح عنها على الموقع الإلكتروني للشركات .

تهدف (دراسة Peter,nirosh,2010) إلى التحقيق في المحددات الرئيسية لاستخدام الانترنت كأداة للإفصاح المالي الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصتي (ابوظبي لأوراق المالية , وسوق دبي المالي) في دولة الإمارات العربية المتحدة . وتم التركيز على الخصائص الرئيسية للشركات في نشر التقارير المالية على الانترنت , وشملت الدراسة ١٣٢ شركة مدرجة في البورصتين للتأكد من أنها تستخدم الإفصاح الإلكتروني من عدمه.

ورغم كثرة وتنوع الدراسات التي تناولت الإفصاح الإلكتروني من كافة جوانبه إلا أن الدراسات أغفلت تقييم دور الإفصاح المالي الإلكتروني في ترشيد قرارات المستثمرين في البورصة حتى أن بعض الدراسات السابقة قد أوصت بضرورة تقييم دور الإفصاح الإلكتروني في ترشيد قرارات المستثمرين بالبورصة , وهذا مايتناولته البحث

➤ فروض الدراسة: يمكن تحديد فروض الدراسة فى :

- 1) تؤثر المحددات المهنية المحاسبية والإلكترونية على شكل ومستوى الإفصاح الإلكتروني
- 2) يؤدي الإفصاح المالي الإلكتروني إلى ترشيد قرارات المستثمرين وزيادة أرباحهم
- 3) توجد علاقة جوهريّة موجبة بين الإفصاح المالي الإلكتروني وتطبيق قواعد حوكمة الشركات فى الكويت .

➤ منهج الدراسة

تحقيقاً لأهداف البحث فإن الباحث يعتمد على المناهج العلمية التالية:

- ١- المنهج الاستقرائي: وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
- ٢- المنهج الاستنباطي: والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للإفصاح الإلكتروني وتطبيق قواعد حوكمة الشركات من خلال الدراسة الميدانية

➤ مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة كل المفردات التي يمكنها ان تحقق هدف البحث وتشمل الشركات المدرجة ببورصة الاوراق المالية فى الكويت والمستثمرين المتعاملين فى البورصة الكويتية . نظرا لضخامة حجم مجتمع الدراسة فسوف يعتمد الباحث على عينة من الشركات المدرجة فى البورصة وتقع تحت مؤشر كويت ١٥ .

➤ الاطار النظرى والعملى للدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة تم تقسيم الفصل الى اربعة فصول على النحو التالى :

تناول الفصل الاول الاطار العام للبحث من حيث مقدمة ومشكلة البحث التى تتمثل فى الحاجة إلى تقييم مدى ممارسة الإفصاح المالي الإلكتروني فى الوفاء بمتطلبات المستثمرين فى سوق الأوراق المالية الكويتية فى اطار قواعد حوكمة الشركات، كما يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة فى تقييم مدى ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

للتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة الكويتية في اطار قواعد حوكمة الشركات وتتمثل أهمية الدراسة الأساسية في تقييم مستوى الإفصاح الإلكتروني وما يوفره من معلومات للمستثمرين تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة

ويشمل مجتمع الدراسة الشركات المدرجة ببورصة الاوراق المالية في الكويت والمستثمرين المتعاملين في البورصة الكويتية . نظرا لضخامة حجم مجتمع الدراسة فسوف يعتمد الباحث على عينة من الشركات المدرجة في البورصة وتقع تحت مؤشر كويت ١٥

يهدف الفصل الثاني إلى توضيح الإطار العام لقواعد حوكمة الشركات وفي سبيل تحقيق ذلك تناول الباحث الإطار العام لقواعد حوكمة الشركات من حيث المفهوم والأسباب والأهداف والأهمية والمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات , وكذلك خصائص حوكمة الشركات ومقومات نظام حوكمة الشركات كنظام معلومات وماهى الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيق حوكمة الشركات , وتطرق الباحث بعد ذلك إلى التطور التاريخي لتطبيق حوكمة الشركات وخلص الباحث إن حوكمة الشركات بدأ الاهتمام بها عالميا في منتصف القرن الماضي .

تناول الفصل الثالث الإفصاح الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الاوراق المالية الكويتية من حيث نشأة الإفصاح المحاسبي ومفهوم وأهمية الإفصاح الإلكتروني ، اساليب الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية ، وكذلك مزايا الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وأهم الانتقادات الموجهة للإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

تناول الفصل الرابع الدراسة الميدانية من حيث اجراءات الدراسة الميدانية والتي تشمل تحديد مجتمع الدراسة وعينة الدراسة واختبارات الصدق والثبات ، وكذلك اساليب معالجة البيانات وتحليلها.

النتائج

١. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح المالي الإلكتروني وبين تفعيل قواعد حوكمة الشركات في الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية الكويتية .
٢. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام الشركات بقواعد الحوكمة وبين جودة المعلومات بالقوائم والتقارير المالية الإلكترونية المنشورة في الاوراق المالية الكويتية.
٣. تتمثل أهم مبادئ الحوكمة في الإفصاح والشفافية، وعدم تضارب المصالح، والمسئولية تجاه المستثمرين، وتفعيل الدور الرقابي للمساهمين، وأخرى.
٤. إن تطبيق قواعد الحوكمة يُساعد الدول والشركات على حمايتهم وتجنب انهيارهم وإفلاسهم من جراء الأزمات المالية وجذب استثمارات جديدة بالإضافة إلى حماية حقوق المساهمين.
٥. تفعيل الحوكمة تساعد في القضاء على الاتجار بالمعلومات الداخلية وحماية صغار المساهمين، وتحقيق العدالة والإفصاح والشفافية عند عرض المعلومات والتقارير المالية.
٦. الإفصاح الإلكتروني يُعطي مصداقية أكبر وثقة أكثر في التقارير والقوائم والمعلومات المالية المنشورة.
٧. ضرورة توافر الموارد اللازمة والسلطات الكافية للإدارة المالية مع تمتعهم بالمهارات والكفاءات المناسبة وكذلك الاستقلال الكافي والتي تجعلها تؤدي دورها على أكمل وجه.
٨. الإفصاح الإلكتروني يعتبر أهم آليات حوكمة الشركات والتي تُساهم مساهمة فعالة في تحقيق أهداف حوكمة الشركات مثل المصداقية والشفافية والموثوقية .
٩. يساعد الإفصاح الإلكتروني في ضبط الفساد الداخلي وحماية حقوق المساهمين والعملاء داخل الشركات المطبقة لقواعد الحوكمة.
١٠. يجب ألا يكون هناك جمع بين رئاسة مجلس الإدارة ومنصب تنفيذي آخر بالشركة نفسها، لضمان المصداقية والحيادية.
١١. ضرورة اشتراك عناصر التنظيم المهني لقواعد الحوكمة (مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – المراجع الداخلي – المراجع الخارجي) في وضع نظام سليم للرقابة الداخلية لضمان عدم حدوث تلاعبات وانحرافات والتأكد من سلامة المعلومات الواردة بالتقارير المالية الصادرة الأمر الذي يُساعد في حماية حقوق المساهمين ويدعم من إجراءات الحوكمة المطبقة بالشركة على الوجه الأمثل .
١٢. أن تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات يحقق مزيداً من الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين ومتخذى القرارات اعتماداً على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات .

لتوصيات

١. ضرورة و سرعة التوسع فى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وذلك لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات، بما يتلائم مع المعايير والقواعد العالمية، والعمل على إلزام شركات المساهمة بها، لضمان تقديم تقارير مالية تتسم بالجودة والشفافية .
٢. ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية بتقديم إفصاح كافي للمساهمين والأطراف ذات العلاقة وعن مدى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات .
٣. توعية المجتمع بأهمية حوكمة الشركات من خلال عقد الندوات والمؤتمرات، ودراسة هذا المفهوم الجديد وآليات تطبيقه بكافة الشركات .
٤. ضرورة موافقة مجلس الإدارة على الاستعانة بخبراء استشاريين لمساعدة لجنة الحوكمة والادارة المالية إذا تطلب الأمر ذلك.

المراجع العربية

١. جمال غدير العبطان ٢٠١٣، "مراجعة الأنشطة الائتمانية فى البنوك التجارية لدولة الكويت فى ضوء ضوابط الحوكمة ومقررات لجنة بازل ٢- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها،
٢. د. السيد محمد السريتي، ٢٠٠٥، "ورقة عمل فى حوكمة الشركات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى مصر"، المؤتمر العلمي الخامس فى حوكمة الشركات، الإسكندرية، الجزء الأول .
٣. د. عادل عبد الفتاح ٢٠١١، "اثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة - ادلة ميدانية مقارنة"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني،
٤. د. نضال إبراهيم ٢٠١٠، " دور ومسئولية مراقبي الحسابات فى العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العدد الحادي عشر،
٥. د. وصفي عبد الفتاح ابو المكارم ٢٠٠٢، "دراسات متقدمة فى المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،
٦. رنا جاب الله ٢٠١١، "قياس اثر التقرير المالي الإلكتروني على سوق تداول الأوراق المالية فى مصر - دراسة اختبارية"، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال،
٧. سلوى احمد الغرباوى ٢٠٠٧، "تقييم دور الإفصاح المحاسبى الإلكتروني للقوائم المالية فى الشركات المساهمة المصرية - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، كلية التجارة ببورسعيد،
٨. عصمت أنور صحصاح ٢٠٠٧، "دراسة تحليلية لدور المراجعين الداخليين فى حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،

المراجع الاجنبية

1. abdel salam , O.H, Bryants, S.M. and street , D.L,2008 " an examination of the comprehensiveness of corporate internet reporting provided by london – listed companies", **journal of international accounting research**, p 163
2. Doaa Aly ,Jon simon ,Khaled hussainey ,2010, " datermin ants of corporate internet reporting : evidence from egypt ", **managerial auditing journal** ,vol.25.no.2.p 213
3. Gerrit Sarens and Ignance De Beelde, 2006; Internal Audit priorities in Belgium: A quantitative analysis of characteristics, evolutions and clusters, March, p-44,
4. kelton , A.S and Yang Y.W,2008,," The impact of corporate governance on internet financial reporting", **journal of accounting and public policy** ,p38
5. Martina bariff ,'internal audit independence and corporate governance ,a research study submitted to the institute of internal auditors,2011

6. peter oyelere, norish kuruppu,2010, " **determinants of internet financial reporting in emerging economies : united arab emirates** ", AFAANZ annual conference, new Zealand ,p 65
7. pricewaterhouse Coopers LLP, 2005; "How to Rebalance Internal Audit priorities in the Sarbanes-Oxley, era", July. Pp. 1-28. <http://www.pwc.com>.
8. zulfa devina rahman ,2010,"**the impact of internet financial reporting on stock prices moderated by corporate governance : evidence from Indonesia capital market** ", available at: www.papers.ssrn.com